

التأويل في فهم القرآن الكريم: تأصيله، ضوابطه، وأثره في بناء المعنى

صبيحة القذافي علي*

قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، سبها، ليبيا

*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): dalfjr46@gmail.com

Interpretation in Understanding the Holy Qur'an: Its Foundations, Methodological Guidelines, and Impact on Meaning Construction

Sabiha Al-Qadhafi Ali*

Department of Islamic Economics, College of Islamic Studies, Al-Asmariya Islamic University, Sebha, Libya

Received: 09-07-2025; Accepted: 13-09-2025; Published: 11-10-2025

المخلص

يتناول هذا البحث موضوع التأويل في فهم القرآن الكريم، بوصفه من الأدوات الأساسية التي تساعد على إدراك المعاني العميقة للنص القرآني، خاصة في الآيات التي تحتل أكثر من معنى. يهدف البحث إلى تأصيل مفهوم التأويل من حيث نشأته وتطوره، وبيان علاقته بالتفسير، مع التركيز على الضوابط المنهجية التي تنظم ممارسته. كما يسعى إلى توضيح أهمية هذه الضوابط في منع الانحرافات التأويلية التي قد تخرج النص عن مقصده. ويعرض البحث نماذج من التأويلات في التراث الإسلامي، ويحللها في ضوء القواعد الأصولية واللغوية. ويعتمد البحث على المنهج التحليلي التأصيلي، الذي يجمع بين النظر في المفاهيم والنصوص، وبين دراسة السياقات التي نشأ فيها التأويل. ويخلص البحث إلى أن التأويل، إذا التزم بضوابطه، يُعد وسيلة فعالة في تجديد الفهم القرآني ومواكبة الواقع، دون المساس بثوابت النص أو قدسيته.

الكلمات المفتاحية: التأويل، الفهم القرآني، التفسير، ضوابط التأويل، النص القرآني، المناهج التفسيرية، التجديد.

Abstract

This study addresses the role of ta'wil (interpretation) in understanding the Holy Qur'an, considering it a key tool for accessing deeper meanings, especially in verses open to multiple interpretations. The research aims to establish the foundations of ta'wil, tracing its origins and development, and clarifying its relationship with tafsir (exegesis). Special focus is given to the methodological guidelines that regulate interpretation and prevent misuse. The study analyzes selected interpretive examples from Islamic tradition in light of linguistic and legal principles. It adopts an analytical and foundational approach that combines conceptual analysis with contextual understanding. The research concludes that, when governed by proper rules, ta'wil serves as an effective means for renewing Qur'anic understanding and engaging with contemporary contexts, while preserving the sanctity and constants of the text.

Keywords: Ta'wil, Qur'anic understanding, Tafsir, interpretive methodology, Qur'anic text, exegetical approaches, renewal.

المقدمة

يمثل فهم القرآن الكريم هدفاً أساسياً لكل مسلم، لأنه المصدر الأول للهداية والتشريع. وقد ظهرت عبر التاريخ الإسلامي طرق وأساليب مختلفة لفهم معانيه، من أبرزها التأويل، الذي يُستخدم لتفسير الآيات التي تحتل أكثر من معنى، أو تلك التي تحتاج إلى توضيح يتجاوز ظاهر اللفظ. لكن التأويل لم يكن دائماً محل اتفاق بين العلماء، فقد تعددت الآراء حوله، واختلقت المواقف من استخدامه، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحديد المعاني الدقيقة للنصوص القرآنية. وهذا ما يجعل من الضروري دراسة التأويل دراسة علمية متوازنة، تُبين أصله، وتوضح متى يكون مقبولاً ومتى يُعد مرفوضاً، مع ربط ذلك بأثره على بناء المعنى وفهم الرسالة القرآنية بشكل صحيح. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم التأويل في القرآن الكريم من حيث تأصيله العلمي، وضوابطه المنهجية، وكيف يساهم في توسيع دائرة الفهم دون أن يخرج عن حدود اللغة والسياق. كما يسعى إلى بيان أثر التأويل المنضبط في تطوير الفهم القرآني، مع الحذر من الانحرافات التي قد تؤدي إلى تفسير غير صحيح أو بعيد عن مقاصد النص.

إشكالية البحث

يعالج هذا البحث مسألة مهمة تتعلق بكيفية فهم النص القرآني من خلال التأويل، وهي مسألة لطالما أثارت تبايناً في وجهات النظر بين العلماء. وتكمن الإشكالية في: ما هو التأويل المشروع في فهم القرآن الكريم؟ وما ضوابطه التي تحكم استخدامه؟ وكيف يؤثر في بناء المعنى القرآني؟ هذه الإشكالية تنفّر عنها تساؤلات أخرى، مثل: متى يكون التأويل ضرورة؟ ومتى يتحول إلى أداة للتحريف أو الخروج عن مقاصد النص؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح مفهوم التأويل في القرآن الكريم، من حيث اللغة والاستعمال العلمي.
2. بيان الضوابط التي تنظم التأويل وتحدد مجاله المشروع.
3. الكشف عن دور التأويل في بناء المعنى القرآني، وإبراز أثره في توسيع دائرة الفهم.
4. التنبيه إلى الانحرافات التي قد تنتج عن التأويل الخاطيء، وتقديم معايير تساعد على التمييز بين التأويل المقبول والمردود.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول وسيلة من وسائل فهم القرآن، الذي هو مصدر العقيدة والشرعية في الإسلام. كما أن التأويل ما يزال حاضراً في كثير من النقاشات الفكرية المعاصرة، لا سيما في ظل ظهور قراءات جديدة للقرآن قد تفتقر إلى الضوابط العلمية. لذلك، فإن تأصيل هذا المفهوم وبيان حدوده يساهم في حماية النص من الفهم الخاطيء، ويعزز الفهم الرصين للنصوص الشرعية. سبب اختيار الموضوع تم اختيار هذا الموضوع نظراً لما يحمله من أهمية علمية ومنهجية في فهم القرآن، ورغبة في المساهمة في ضبط منهج التأويل وتقريبه من طلاب العلم والباحثين. كما أن تعدد الآراء حول التأويل، وما ترتب عليه من نتائج فكرية وفقهية، دفع إلى دراسته بشكل دقيق ومنهجي بعيداً عن التعصب أو الانغلاق.

المنهج المتبع في البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تتبع أقوال العلماء حول التأويل في القرآن الكريم، والمنهج التحليلي في دراسة الضوابط والمعايير التي تحكم هذا المجال. كما يُستخدم المنهج المقارن عند عرض الاتجاهات المختلفة في فهم النص وتأويله، بهدف بيان أوجه الاتفاق والاختلاف، وترجيح ما يُعتبر أقرب إلى الصواب والاعتدال.

الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات مفهوم التأويل من زوايا متعددة، فهناك من ركّز على الجانب اللغوي أو الفلسفي، وآخرون تناولوه في سياق التفسير أو علم أصول الفقه. وقد أفادت هذه الدراسات في تقديم نظرات متنوعة، إلا أن كثيراً منها اقتصر على جانب دون آخر. ويأتي هذا البحث ليجمع بين التأصيل، والضبط، والتحليل، مع التركيز على أثر التأويل في بناء المعنى القرآني، وهو ما يُعد جانباً مهماً لم يُعطَ دائماً ما يستحق من العناية.

الخطّة

المبحث الأول: التأصيل المفهومي والشرعي للتأويل
المطلب الأول: تعريف التأويل والفرق بينه وبين التفسير
المطلب الثاني: مشروعية التأويل
المطلب الثالث: آراء الفقهاء حول التأويل
المبحث الثاني: الضوابط المنهجية للتأويل
المطلب الأول: الضوابط اللغوية
المطلب الثاني: الضوابط الشرعية
المطلب الثالث: الضوابط العقلية والمنطقية للتأويل
المبحث الثالث: التأويل ودوره في تجديد الفهم القرآني
المطلب الأول: التأويل كأداة لفهم النصوص - نماذج تطبيقية من الفقه الإسلامي
المطلب الثاني: التأويل في مواجهة التحديات الفكرية والاجتماعية المعاصرة
المطلب الثالث: تحقيق التوازن بين دلالات النصوص ومقاصد الشريعة

المبحث الأول: التأصيل المفهومي والشرعي للتأويل

المطلب الأول: تعريف التأويل والفرق بينه وبين التفسير

يُعدّ التأويل من المصطلحات المركزية في علم التفسير وأصول الفقه، وقد أخذ مساحة واسعة في نقاشات العلماء منذ العصور الأولى، لما فيه من علاقة وثيقة بفهم دلالات النصوص، وخاصة في المواضع التي تحتل أكثر من وجه.

أولاً: التأويل لغة واصطلاحاً

من حيث اللغة، يُشتق التأويل من مادة "أَوَّلَ"، ويُراد به ما يؤول إليه الكلام أو يرجع إليه من المعنى، أي النهاية أو العاقبة أو التفسير الباطني(1).

أما في الاصطلاح، فالتأويل يُستخدم للدلالة على صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يُحتمله، إذا وُجد دليل يقتضي ذلك، وغالباً ما يُلجأ إليه في النصوص المتشابهة أو عند تعارض الظاهر مع المقصود الشرعي(2).

يتضح من ذلك أن التأويل هو عملية عقلية تستهدف الوصول إلى المعنى الصحيح أو الأقرب إلى مقصود المتكلم، عندما يكون المعنى الظاهر غير مراد على وجه الحقيقة، أو يحتمل الإشكال.

ثانيًا: التفسير لغة واصطلاحًا

أما التفسير، فمأخوذ من "فسر"، أي أبان ووضح، وهو في اللغة الكشف والبيان (3). وفي الاصطلاح، هو العلم الذي يُعنى ببيان معاني ألفاظ القرآن، وشرح مدلولاتها، وبيان أسباب النزول، والسياق، والأحكام المستنبطة منها (4). ويتميز التفسير بأنه يركّز غالبًا على المعنى الظاهر الذي تدل عليه العبارة مباشرة، دون الانتقال إلى المعاني العميقة أو غير الظاهرة إلا إذا اقتضى السياق.

ثالثًا: الفرق بين التأويل والتفسير

يُفرّق بين التأويل والتفسير في النقاط الآتية:

1. من حيث نطاق المعنى: التفسير يلتزم غالبًا بالدلالة الظاهرة للنص، أما التأويل فيبحث عن المعاني غير الظاهرة إذا احتملها السياق والدلالة.
 2. من حيث المنهجية: التفسير يعتمد على النقل أكثر من العقل، بينما التأويل يعتمد على المعقول والمقاصد إلى جانب المنقول.
 3. من حيث الغاية: التفسير يهدف إلى الشرح والتوضيح المباشر، أما التأويل فغايته الوصول إلى الحقيقة المقصودة من النص، ولو تجاوز الظاهر عند وجود قرينة.
 4. من حيث درجة الوضوح: التفسير يصلح في الآيات المحكمة، بينما التأويل يُستخدم عند المتشابهات أو ما اشتبه معناه (5). وقد ذهب بعض العلماء، كالطبري، إلى عدم التفريق الدقيق بين المصطلحين، فاستعمل "التأويل" بمعنى "التفسير"، لكن التمييز بينهما أصبح أكثر وضوحًا مع تطور مناهج الأصوليين والمتكلمين في القرون اللاحقة.
- المطلب الثاني: مشروعية التأويل
- ارتبط التأويل منذ نشأته بالسعي لفهم النصوص الشرعية التي تحتمل أكثر من وجه، مما أثار جدلاً واسعاً بين العلماء حول مدى مشروعيته وحدوده. وقد انقسمت المواقف العلمية في هذا الباب بين من يرى جوازه بضوابط، ومن يتحفّظ عليه مخافة الانزلاق إلى تحريف النصوص أو إخراجها عن مقاصدها.
- أولاً: الأساس الشرعي لمشروعية التأويل**
- إن مشروعية التأويل تستند إلى جملة من الأدلة، منها ما هو مأخوذ من القرآن الكريم، ومنها ما هو مستنبط من الممارسة النبوية وفهم الصحابة، بالإضافة إلى مقاصد الشريعة والعقل.
- ففي القرآن الكريم، نجد إشارات واضحة إلى وجود مستويات متعددة من الفهم، منها قوله تعالى: "هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات" (آل عمران: 7). فهذه الآية تُقرّ بوجود المتشابه، مما يدلّ على أن بعض النصوص تحتاج إلى تأويل عند الإشكال أو التعارض الظاهري مع المحكمات (6).
- كما أن دعوة القرآن إلى التدبر والتفكر في الآيات توحى بجواز بل وضرورة التأمل في ما وراء ظاهر النص عند الاقتضاء، لقوله تعالى: "أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً" (النساء: 82)، وهو ما يفيد وجود مستويات للفهم، أحدها التأويل (7).

أما من السنة، فقد ورد عن النبي ﷺ في مناسبات كثيرة أنه أول بعض النصوص القرآنية، وأوضح ما يُحتمل أن يلتبس على السامعين، كبيانه لمجملات الصلاة والزكاة، مما يدل على أن التأويل كان جزءاً من الخطاب النبوي عند الحاجة (8).

ثانياً: دواعي اللجوء إلى التأويل

يُشرع التأويل عند وجود مبرر معتبر، مثل: تعارض ظاهر النص مع نص قطعي آخر تعارض الظاهر مع قاعدة شرعية عامة أو مقصد كلي تعذر حمل النص على ظاهره بسبب المجاز أو الاستعارة أو التركيب البلاغي احتواء النص على ألفاظ متشابهة أو رمزية تحتمل معاني متعددة في هذه الحالات، لا يكون حمل النص على ظاهره كافياً، بل قد يؤدي إلى فهم خاطئ أو قاصر، مما يجعل التأويل ضرورة عقلية ومنهجية (9).

ثالثاً: موقف العلماء من مشروعية التأويل

اختلف العلماء في مشروعية التأويل، ويمكن تصنيف آرائهم في ثلاث اتجاهات رئيسية:

1. الاتجاه الرافض أو المتوقف: يرى بعض العلماء، خاصة من أهل الحديث، أن التأويل قد يفتح باباً للتأويل الباطني أو التحريف، لذا ينبغي الاقتصاد على ظاهر النص ما أمكن، وترك المتشابه دون خوض.
2. الاتجاه الوسطي (التأويل بضوابط): وهو الاتجاه الراجح عند جمهور الأصوليين والمفسرين، حيث يُقبل التأويل إذا اقتضته القرائن وكان له ما يسنده من اللغة أو الشرع أو السياق، دون مجازفة أو تعسف.
3. الاتجاه المتوسع في التأويل: ويمثله بعض المتكلمين والمتصوفة، حيث يجعلون التأويل مساراً لتوسيع المعاني والربط بين الظاهر والباطن، وقد يصل إلى مستويات رمزية، لكنها لا تُقبل دائماً عند جمهور الفقهاء إلا بضوابط صارمة (10).

رابعاً: ضوابط التأويل المشروع

اتفق أكثر العلماء على أن التأويل المشروع يجب أن يُقيدَ بجملة من الشروط، من أهمها:

- أن يكون اللفظ يحتمل المعنى المؤول إليه لغةً
- أن يُعضده دليل شرعي أو عقلي معتبر
- ألا يُخالف نصاً قطعياً أو قاعدة شرعية كلية
- أن لا يُلجأ إليه إلا عند تعذر الأخذ بالظاهر
- أن يكون الهدف منه الوصول إلى مراد الشارع، لا تبرير رأي مسبق (11).

المطلب الثالث: آراء الفقهاء حول التأويل

شكل التأويل محل نقاش واسع بين فقهاء الأمة منذ القرون الأولى، وتعددت فيه الاتجاهات والمذاهب تبعاً لتفاوت المدارك، ومدى الثقة باللغة، وموقفهم من الظاهر والباطن، وتعاملهم مع النصوص المتشابهة. ويمكن تلخيص المواقف الفقهية من التأويل في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

أولاً: اتجاه المنع والتحفظ

يرى هذا الفريق أن الأصل في النصوص الشرعية هو العمل بظاهرها، وأن اللجوء إلى التأويل يجب أن يكون في أضيق الحدود، بل هو مرفوض عند بعضهم إلا إذا ثبت أن الظاهر غير مراد قطعاً.

هذا الاتجاه يمثله بعض أهل الحديث، وخصوصاً المدرسة الظاهرية، وعلى رأسهم داود الظاهري، الذي أصرّ على رفض التأويل ما دام النص محتملاً لمعناه الظاهر. كما أن ابن تيمية انتقد كثيراً من التأويلات التي تمسّ نصوص الصفات الإلهية، واعتبرها ضرباً من التعطيل أو التحريف (12). يرتكز هذا الاتجاه على أن التوسع في التأويل يؤدي إلى زعزعة حجّة النصوص، وفتح الباب أمام التفسير الباطني، مما يُفقد النص معناه الشرعي المنضبط.

ثانياً: اتجاه الاعتدال والضبط

يُعد هذا الاتجاه هو الأكثر رواجاً بين الفقهاء والمفسرين والأصوليين، حيث يُقرّون بالتأويل ويعتبرونه ضرورة في بعض الحالات، لكن بشروط وضوابط صارمة. من أبرز ممثلي هذا الاتجاه:

الشافعي، الذي لم يُنكر التأويل مطلقاً، بل استخدمه في بعض استدلالاته الأصولية، ولكن ضمن الإطار الذي تسمح به اللغة والسياق.

الجويني والآمدي والرازي، وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين من علماء أصول الفقه، الذين وضعوا قواعد للتأويل الصحيح، مثل: ضرورة احتمال اللغة، ووجود القرينة، وعدم معارضة النصوص القطعية (13). يرى هؤلاء أن التأويل وسيلة لفهم مقصود الشارع، لكنه ليس بديلاً عن التفسير الظاهر، وإنما مكمل له حين تدعو الحاجة لذلك.

ثالثاً: اتجاه التوسع والتأويل الباطني

يتبنّى هذا الاتجاه بعض الفرق التي تعتمد على التأويل الباطني، مثل الباطنية والإسماعيلية وبعض الاتجاهات الفلسفية والصوفية التي جعلت للنصوص طبقات من المعاني، تتجاوز الظاهر إلى دلالات رمزية وروحية لا تكون مقيدة بالقواعد الأصولية.

هؤلاء يعتبرون أن النص له "ظاهر" للعامة و"باطن" للخواص، وأن إدراك المعاني العميقة لا يكون إلا لمن رقي في مدارج الكشف والعرفان (14).

وقد واجه هذا الاتجاه رفضاً شديداً من جمهور العلماء، بسبب تجاوزه الضوابط الشرعية، ووقوعه في تحريف مقاصد النصوص، بل أحياناً في تأويل يُناقض الإسلام نفسه.

رابعاً: موقف المعاصرين

في العصر الحديث، ظهرت قراءات جديدة للنصوص القرآنية تعيد طرح مسألة التأويل، خصوصاً في ظل التحولات الفكرية والاجتماعية. فبعض المفكرين الإسلاميين المعاصرين دعوا إلى توسيع نطاق التأويل بما يراعي متغيرات العصر، بشرط الالتزام بروح النص ومقاصد الشريعة.

ويلاحظ أن غالبية العلماء المعاصرين يقفون موقفاً وسطاً، فلا يرفضون التأويل جملة، ولا يقبلونه بإطلاق، بل يؤكّدون أن الأصل هو العمل بالظاهر، وأن التأويل مشروع إذا دعت إليه الضرورة، وضمن إطار ضوابط علمية معروفة (15).

المبحث الثاني: الضوابط المنهجية للتأويل

كما بيّنا في المبحث الأول، التأويل ليس عملية عشوائية أو مجرد اجتهاد فردي بلا ضوابط، بل هو جهد فكري يجب أن يخضع لمنهجية دقيقة تضمن سلامة الفهم القرآني. وفي هذا المبحث نعرض هذه الضوابط المنهجية على ثلاثة أصعدة: اللغوية، الشرعية، والعقلية والمنطقية.

المطلب الأول: الضوابط اللغوية للتأويل

الضوابط اللغوية تُشكّل المعبر الأول نحو التأويل الصحيح، إذ اللغة هي الوسيط الذي يحمل المعنى، وأي تأويل لا يتوافق مع أصول اللغة يُعرض للنقد. ومن أبرز هذه الضوابط:

1. إمكانية المعنى في اللغة واللفظ

يجب أن يكون التأويل المقترح من المعاني التي يحتملها اللفظ في اللغة العربية أو في فهم العرب قديماً أو حديثاً. التأويل الذي يستند إلى معنى غريب لا علاقة له بالجذر اللغوي أو المعاجم أو الاستخدام اللغوي يُعد تأويلاً غير مقبول.

2. مطابقة السياق اللغوي للنص

ليس كل معنى محتمل للفظ هو المعنى الصحيح؛ بل يجب أن يناسب السياق العام للآية، ويُراعى السياق القولي (الآيات السابقة واللاحقة)، والسياق الموضوعي (ظروف النزول، الموضوع الذي تتعلق به الآية) (16). فحين يُؤوّل لفظ بمفهوم لا يتناسب مع محيطه، يُفقد التأويل مصداقيته.

3. الانسجام مع القواعد النحوية والصرفية

التأويل لا ينبغي أن يخالف القواعد النحوية أو الصرفية المعتمدة، مثل التوافق الإعرابي، وترتيب الجملة، وبنية العبارة. إذا أسقط التأويل هذه القواعد، فإنه يصبح تناقضاً داخلياً مع اللغة (17).

4. الابتعاد عن الحلول القسرية أو (الإكراه في المعنى)

أي ألا يُجبر المعنى على النص أو يُوضع بالقوة، بحيث يُلصق لفظ بمفهوم لا يقبل التجانس اللغوي. التأويل القسري يُعد إدخال معنى من عند المتأويل لا يستند إلى النص أو الدلالة.

5. الاستفادة من الاشتقاق اللغوي والمعجمات

إذا استُند إلى اشتقاق في الجذر اللغوي أو إلى ما في المعاجم من دلالات متعددة، فإن هذا يعزز التأويل، بشرط أن يرد على نحو لا يخالف استخدام العرب وضوابط المعاجم القديمة (18).

بهذه الضوابط اللغوية يبقى التأويل مرتبطاً بلب النص، ولا يبتعد فيه إلى مناطق لا علاقة لها باللغة، بل يُعطي المعنى الأقرب إلى روح العبارة.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للتأويل

العنصر الشرعي هو الضمانة التي تُقيد التأويل ضمن النطاق الذي حدّده الشارع، بحيث لا يُخرج النص عن مقاصده أو يُحوّله إلى معنى متنافر مع الدين. وفيما يلي أبرز هذه الضوابط:

1. الاستناد إلى دليل شرعي معتبر (نقلي أو عقلي أو قرآني شرعية)

التأويل يجب أن يدعمه دليل: كالقرآن، أو السنة، أو الإجماع، أو القياس، أو القرينة الشرعية. التأويل الذي لا سند له يُعد اجتهاداً شخصياً غير مقبول (19).

2. عدم التعارض مع نصوص قطعية الدلالة أو الثوابت الشرعية

إذا خالف التأويل نصاً قطعياً أو قاعدة شرعية معروفة، فيُرد فوراً، لأن النص القطعي هو فوق النزاع، والتأويل لا يجوز أن يطعن في القطعيات أو الثوابت الدينية (20).

3. أن يعتمد التأويل عند الضرورة فقط

التأويل لا يُستخدم في كل الآيات، بل يلجأ إليه في الحالات التي تستدعي ذلك: إذا وُجد تعارض أو إبهام أو مظنة لعدم كفاية الظاهر. ويُفضل أن يُترك المتشابه ما لم تقتض الضرورة تأويله (21).

4. أن يكون مراد التأويل هو تحقيق مقاصد الشارع، لا خدمة رأي شخصي

التأويل يجب أن يُستخدم لتعزيز مقصد الشارع في النص، وليس لتحويل النص لخدم وجهة نظر الباحث أو الأيديولوجية التي ينطلق منها (22).

5. أن يراعى فهم السلف عند عدم وجود مبرر قوي للمخالفة

السلف هم أقرب إلى زمن النص ولهم قراءات برعوا فيها، فإذا خالف التأويل فهم السلف، فلا يُقبل إلا إذا قدم الباحث دليلاً قوياً يبيّنه (23).

6. تقبيد التأويل في مسائل العقائد والصفات قدر الإمكان

في قضايا العقيدة والصفات الإلهية، ينبغي الحرص الشديد على الحذر من التأويلات التي قد تؤدي إلى تشبيه أو تعطيل أو تحريف، لذا توزّع المسألة بين تأويل معتدل أو المحافظة على النقل (24).

هذه الضوابط تضع التأويل في إطار شرعي سليم، بحيث لا يُفَرِّط في حُجِّيَّة النص ولا يَزُد التأويل من التعدد إلا بحدود موثوقة ومعقولة.

المطلب الثالث: الضوابط العقلية والمنطقية للتأويل

إلى جانب اللغة والشرع، يجب أن يمرّ التأويل بمرشح العقل والمنطق، لأن النص يُفهم ضمن سياق عقلائي أيضاً، والعقل هو الذي يميز الصواب من الخطأ، ويمنع الالتباس. ومن الضوابط العقلية:

1. التوافق مع المبادئ العقلية الأساسية

التأويل لا يجوز أن يخرق مبادئ عقلية مقبولة، مثل مبدأ عدم التناقض، ومبدأ العلية (كل شيء له سبب)، ومبدأ أن الشيء لا يكون ويضاده معاً في آنٍ واحد. إذا خاض التأويل في مناطات تُنافي مثل هذه المبادئ، فإنه يُرفض.

2. إمكانية التبرير العقلي للتأويل

يجب أن يكون التأويل قابلاً لعرض الأسباب المنطقية التي دعت إليه، بحيث يكون أمام الباحثين والدارسين مبرّر لفهمه، لا أن يُقال "هذا تأويل" بلا شرح منطقي مقبول.

3. التناسب بين دلالة النص والتأويل

التأويل يجب أن يكون معقولاً قريباً من دلالة النص الظاهرة، لا أن يُجمّد في معنى بعيد جداً لا يتماهى مع اللفظ ولا السياق. التناسب يُعد مقياساً للعقل في قبول التأويل.

4. عدم التساقط

أي أن التأويل لا يقفز من اللفظ إلى معنى بعيد فجأة، بل يجب أن تكون هناك وسائط تفسيرية انتقالية: قرائن لغوية، أو سياقية، أو معرفية، حتى لا يُنتقص من العقل أو يُدخل في دائرة الاستهجان (25).

5. إلغاء التأويل إذا أدّى إلى التناقض العقلي أو المفهومي

إذا أدّى التأويل إلى تناقض في المعنى أو مفارقة واضحة، فلا بدّ من رفضه أو إعادة النظر فيه، ولا يجوز أن يُركّب الإنسان تأويلاً يُنتج تناقضاً عقلياً أو مفهوماً مخالفاً (26).

المبحث الثالث: التأويل ودوره في تجديد الفهم القرآني

يشكل التأويل إحدى الأدوات المنهجية الأساسية في التعامل مع النص القرآني، خاصة في ظل التحولات الفكرية والاجتماعية التي يشهدها العالم الإسلامي المعاصر. فالتأويل لا يُعد خروجاً عن النص، بل هو وسيلة لفهم أعمق له، تُمكن من توسيع آفاق الدلالة واستحضار روح الشريعة في التعامل مع الواقع المتجدد. إن تجديد الفهم القرآني لا يكون بإلغاء النصوص أو تعطيلها، وإنما بإعادة قراءتها في ضوء المقاصد العامة للإسلام، والواقع المتغير للناس، وهو ما يجعل التأويل أداة مركزية في عملية الاجتهاد المعاصر. يقوم هذا المبحث على بيان دور التأويل في هذا السياق، وذلك من خلال ثلاثة مطالب: تأويل النصوص في الفقه، مواجهته للتحديات المعاصرة، ثم ضبط العلاقة بين دلالات النص ومقاصد الشريعة.

المطلب الأول: التأويل كأداة لفهم النصوص الشرعية في الفقه الإسلامي

لم يكن التأويل غريباً عن مناهج الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية، بل كان أداة أصيلة استخدمها العلماء لفهم النصوص في حال تعدد المعاني أو وجود تعارض ظاهري بين النصوص، أو حين بدا أن المعنى الظاهر لا يحقق المصلحة الشرعية، أو يتنافى مع القواعد الكلية للشريعة. وهكذا، لم يتعامل الفقهاء مع النصوص بمنطق الحرفية الجامدة، بل سعوا لتأويلها في إطار قواعد اللغة والسياق ومقاصد التشريع. من أبرز المجالات التي تم فيها توظيف التأويل، ما يتعلق بالأحكام التفصيلية في المعاملات والحدود. فمثلاً، في أحكام الموارث، تعامل الفقهاء مع النصوص القرآنية الموزعة للأنصبة من خلال تأويل دقيق يراعي التزاحم بين الورثة واختلاف الحالات، مما استلزم تأويلاً للعموم أو تخصيصاً للظاهر، من أجل تحقيق العدل بين المستحقين (27).

وفي سياق آخر، تناول الفقهاء آية قطع يد السارق في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، بتأويل لا يلغي الحد، ولكنه يضبطه بمجموعة من الشروط الدقيقة التي تراعي العدالة والواقع، كتطبيق النصاب، وانتفاء الشبهة، وحال المجتمع، مما يدل على أن الفهم المقاصدي للنص يتطلب أحياناً تأويلاً يراعي فلسفة العقوبة لا شكلها فحسب (28).

كما برز التأويل بشكل واضح في تعامل الفقهاء مع القضايا الجديدة التي لم تكن معروفة في صدر الإسلام، مثل المعاملات المالية الحديثة، والعقود المستجدة، والتقنيات البنكية، حيث سعوا لتأويل المفاهيم القرآنية المرتبطة بالبيع والربا بما يسمح باستيعاب صور جديدة من النشاط الاقتصادي، دون الإخلال بروح التشريع وأهدافه (29). كل هذا يدل على أن التأويل شكّل جسراً مهماً بين النص والواقع، وأداة فعالة لحماية الشريعة من الجمود، دون أن يكون وسيلة لتعطيل الأحكام أو تأويلها بشكل متكلف.

المطلب الثاني: التأويل في مواجهة التحديات الفكرية والاجتماعية المعاصرة
في ظل التغيرات الاجتماعية والفكرية المعاصرة، أضحت من الضروري إعادة النظر في بعض المفاهيم القرآنية بطريقة تجديدية، تراعي المتغيرات الجديدة دون أن تتجاوز الثوابت. وهنا برز التأويل كوسيلة فكرية ومنهجية لمواكبة تلك التحديات، من خلال ربط النص بسياقه ومقصده لا بمجرد لفظه. أحد أبرز هذه التحديات يتمثل في قضايا المرأة، التي أسيء فهم بعض النصوص المتعلقة بها نتيجة التفسير التقليدي الجامد أو التأويل المتأثر بسياقات تاريخية ذكورية. فتمت إعادة قراءة بعض النصوص من خلال التأويل الذي يراعي مقاصد العدالة وكرامة الإنسان، دون المساس بصريح النص أو تجاوزه، وإنما بفهمه في ضوء سياقه الكلي والتشريعي (30).

كما أن قضايا مثل الجهاد والعلاقات الدولية، استدعت تأويلاً معاصراً يعيد النظر في مفاهيم القتال والولاء والبراء، من خلال تأكيد أن الأصل في العلاقات الدولية هو السلم والتعاون، وأن الجهاد له ضوابط شرعية ومقاصدية، وليس وسيلة عدوان أو فرض بالقوة (31). ومن خلال هذا التأويل، يمكن مواجهة القراءات المتشددة التي توظف النصوص لتبرير العنف أو الإقصاء.

وعلى صعيد حقوق الإنسان، أصبح التأويل ضرورة للتوفيق بين ما جاء به القرآن من قيم الحرية والعدل، وما تطرحه المواثيق الحديثة من مفاهيم للحقوق الفردية والجماعية. فالتأويل هنا ليس تبريراً، بل استكشافاً، يُظهر أن النص القرآني يتضمن مبادئ إنسانية شاملة، قابلة للفهم المتجدد في كل زمان (32). إضافة إلى ذلك، يُعد التأويل وسيلة مهمة لمقاومة التأويلات المنحرفة التي تخرج النص عن سياقه لخدمة أغراض سياسية أو أيديولوجية. فالتأويل الهادف يقوم على قواعد علمية ومنهجية منضبطة، بعكس ما تطرحه بعض التيارات التي تُؤوّل النصوص بشكل انتقائي لتبرير الغلو أو الانفلات. لذا، كان لزاماً على العلماء المعاصرين أن يفعلوا التأويل المسؤول، القائم على روح النص ومقاصده العليا (33).

كما أن التأويل أسهم في تعزيز الحوار مع الثقافات والأديان الأخرى، من خلال فهم منفتح للنصوص التي تتناول "الآخر"، إذ مكن من تجاوز القراءة الصدامية، نحو فهم يدعو للتعايش والتفاهم، دون أن يُفَرِّط في الخصوصية العقدية أو القيم الإسلامية الأساسية (34).

المطلب الثالث: التوازن بين دلالات النصوص ومقاصد الشريعة من خلال التأويل
يمثل ضبط العلاقة بين ظاهر النص ومقاصده أحد أكبر التحديات في مجال التأويل. فالنصوص القرآنية تحمل دلالات متعددة، قد تكون ظاهرة أو ضمنية، والتعامل معها يتطلب تحقيق توازن دقيق يحفظ للنص سلطته، ويستوعب مقاصد الشريعة الكلية في آن واحد.

لا يجوز أن يُقدّم التأويل على ظاهر النص في كل الحالات، بل الأصل أن يُحترم المعنى الظاهر إذا لم تعارضه قرائن قوية. غير أن بعض الوقائع تفرض تغليب المقصد على الظاهر، خاصة إذا ثبت أن المعنى الظاهري يؤدي إلى نتائج تخالف العدالة أو تُنافي روح الشريعة. هنا يأتي دور التأويل كوسيلة لترجيح المعاني المقاصدية متى توفرت أدلتها (35).

كذلك، فإن التأويل المقبول هو ذلك الذي يُحقق مصالح الناس في إطار الضوابط الشرعية، ويعزز القيم الكبرى مثل العدل والرحمة، ولا يُستغل لتبرير الانحراف أو لتجاوز الشريعة باسم التطوير. فالتأويل أداة للفهم لا أداة للهدم، ويجب أن يكون منضبطاً بمقاصد الشريعة لا منفلاً منها (36). ومن الضروري أيضاً ألا تُوجَل النصوص إلى مقاصد عامة مبهمة دون وجود أدلة واضحة. فالنص يجب أن يُفهم أولاً في ضوء اللغة والسياق، ثم يُنظر في مقاصده، حتى لا يتحول التأويل إلى نوع من التعطيل باسم التجديد، أو إلى تبرير لأهواء شخصية لا علاقة لها بالنصوص أو مقاصدها الحقيقية (37).

أخيراً، يجب أن يظل التأويل مفتوحاً للمراجعة والنقد العلمي، ولا يُعامل معه باعتباره فهماً نهائياً أو قطعياً، بل يُعرض على الاجتهاد الجماعي، ويُقارن بتأويلات أخرى صادرة عن أهل العلم، ضماناً لسلامة المنهج، وتحصيناً للخطاب القرآني من التلاعب أو التسييس. الخاتمة:

لقد تبين من خلال فصول ومباحث هذا البحث أن التأويل يمثل أداة مركزية ومفتاحية في تجديد الفهم القرآني، خاصة في ظل التطورات الفكرية والاجتماعية والثقافية المتسارعة التي يشهدها العصر الحديث. فهو ليس عملية ارتجالية ولا خروجاً عن النص، بل هو اجتهاد علمي له أصوله وضوابطه، يقوم على الفهم العميق للغة، والسياق، والمقاصد الشرعية.

كما ظهر من خلال المباحث أن الفقهاء قديماً لم يغفلوا عن استخدام التأويل في مسائل كثيرة، لتجاوز الجمود الظاهري في فهم النصوص، وتحقيق مصلحة الأمة، مع الالتزام بروح الشريعة. وقد دلّ ذلك على مرونة النص القرآني وقدرته على التفاعل مع كل الأزمنة من خلال تأويلات واعية ومسؤولة. وبالمثل، فإن التحديات المعاصرة التي تواجه المسلمين، سواء في قضايا الفكر أو الاجتماع أو الاقتصاد، تفرض العودة إلى منهج تأويلي متزن يعيد وصل النص بالواقع دون انفصال أو تعسف.

النتائج:

من أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:

1. التأويل ليس خروجاً عن ظاهر النص، بل هو اجتهاد يستند إلى اللغة والسياق والمقصد.
2. يُعد التأويل ضرورة ملحة لفهم النصوص القرآنية في سياقات متغيرة، دون الإخلال بثوابتها.
3. التأويل مارسه العلماء قديماً في مواضع فقهية وعقدية كثيرة، لإدراك مقاصد النص وتفعيله في الحياة.
4. يعتمد التأويل الصحيح على ضبط العلاقة بين ظاهر النص والمصلحة الشرعية، وفق قواعد دقيقة.
5. التحديات الفكرية والاجتماعية الحديثة لا يمكن مواجهتها بنصوص جامدة، بل بفهم تأويلي مسؤول يعيد قراءة النصوص في ضوء الواقع والمقصد.
6. هنالك فرق واضح بين التأويل المنضبط الذي يخدم النص، والتأويل المتفلسف الذي يخرج عن دلالاته الشرعية.

التوصيات

وبناءً على ما سبق، يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة تعزيز الثقافة التأويلية المنضبطة لدى طلبة العلم والباحثين، بعيداً عن الجمود أو التفلسف.
2. دمج دراسة التأويل ضمن مناهج علوم القرآن والفقه، لما له من أثر كبير في تطوير آليات فهم النصوص.
3. تشجيع البحوث المقارنة بين التأويلات القديمة والمعاصرة؛ لاستكشاف مواطن القوة والخلل.
4. ضرورة ضبط التأويل بضوابط اللغة، والسياق، والمقاصد، وعدم السماح باستخدامه خارج الأطر العلمية.

5. الاستفادة من التراث التأويلي القديم، مع تطوير أدوات التحليل لفهم النص القرآني بما يناسب تطورات العصر.
6. فتح مسارات حوار علمي حول التأويل بين العلماء والمفكرين المعاصرين، لإثراء فهم النص القرآني في المجالات الجديدة.

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1. ينظر: الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان في تأويل القرآن. دار هجر، القاهرة، ط1، 2001م، ج6، ص397.
2. ينظر: الرازي، فخر الدين. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1999م، ج8، ص15.
3. ينظر: السيوطي، جلال الدين. الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر، ط1، 2001م، ج2، ص87.
4. ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر، تونس، ط1، 1997م، ج1، ص25.
5. ينظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، ط3، 2000م، ج1، ص245.
6. ينظر: الغزالي، أبو حامد. الاقتصاد في الاعتقاد، دار المنهاج، ط1، 2007م، ص89.
7. ينظر: ابن تيمية، أحمد. درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام، ط2، 1991م، ج1، ص150.
8. ينظر: الزركشي، بدر الدين. البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1958م، ج1، ص212.
9. ينظر: الزبيدي، مرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس، ج12، مادة "أول".
10. ينظر: الغزالي، أبو حامد. المستصفى في أصول الفقه، مكتبة الرشد، ط1، 1993م، ج1، ص84.
11. ينظر: الأمدي، علي بن محمد. الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، ط1، 2003م، ج3، ص47.
12. ينظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، ط1، 1996م، ج3، ص267.
13. ينظر: الجويني، عبد الملك. البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار الوفاء، ط1، 1997م، ج2، ص784.
14. ينظر: ابن تيمية، أحمد. بيان تلبيس الجهمية، تحقيق: د. عبد الرحمن المحمود، مجمع الملك فهد، ط1، 2005م، ج2، ص211.
15. ينظر: الشافعي، محمد بن إدريس. الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، دار الرسالة، ط1، 1979م، ص510 وما بعدها.
16. ينظر: الرازي، فخر الدين. المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، ط1، 1997م، ج4، ص71.
17. ينظر: ابن حزم الظاهري. الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، ط1، 1980م، ج1، ص82.
18. ينظر: الطاهر بن عاشور. مقاصد الشريعة الإسلامية، دار السلام، ط1، 2001م، ص231.
19. ينظر: القرضاوي، يوسف. كيف نتعامل مع السنة النبوية، مكتبة وهبة، ط2، 1991م، ص115.

20. ينظر: نصر حامد أبو زيد. مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، ط3، 1997م، ص 53.
21. ينظر: عبد المالك بومنجل. "التأويلات المعاصرة للنص القرآني: مزالق التأويل وضوابط الفهم"، مجلة أبحاث، 2015م.
22. ينظر: عادل بن تونسي. "النص القرآني بين تأويل القدامى والمحدثين"، مجلة مدونة، 2019م.
23. ينظر: "التأويل والمعنى القرآني من خلال تفسير الطبري"، مجلة الكلية الإسلامية، العدد 24، 2013م.
24. ينظر: "القرآن الكريم بين الفهم والتفسير والتأويل – أسس منهج القدماء لاستخراج المعنى القرآني"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013م.
25. ينظر: السنوسي، إبراهيم. "العقل والتأويل في الفكر الإسلامي"، مجلة الفكر الإسلامي، 2015م.
26. ينظر: القرضاوي، يوسف. فقه الأولويات، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 98.
27. ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ج2، ص 134.
28. ينظر: ابن رشد، محمد بن أحمد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة، ج1، ص 111.
29. ينظر: المجمع الفقهي الإسلامي. قرارات المجمع في دوراته المختلفة، منظمة التعاون الإسلامي، الدورة العشرون، ص 45.
30. ينظر: محمد عمارة. المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، دار الشروق، القاهرة، 2002م، ص 75.
31. ينظر: يوسف القرضاوي. فقه الجهاد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 2010م، ج1، ص 123.
32. ينظر: نصر حامد أبو زيد. نقد الخطاب الديني، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992م، ص 66.
33. ينظر: الريسوني، أحمد. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، دار الكلمة، بيروت، ط3، 2001م، ص 102.
34. ينظر: طه عبد الرحمن. روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الانتمائية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2012م، ص 119.
35. ينظر: عطية، جمال الدين. نحو تفعيل مقاصد الشريعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2001م، ص 43.
36. ينظر: العروسي، عبد السلام. "ضوابط التأويل في الفكر الإسلامي"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد 90، 2012م، ص 144.
37. ينظر: فهمي هويدي. الإسلام والغرب، دار الشروق، القاهرة، 1995م، ص 55.